الأمم المتحدة

A/HRC/21/L.20

الجمعية العامة

Distr.: Limited
21 September 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الأرجنتين*، إسبانيا، إكوادور، أندورا*، أوروغواي، آيرلندا*، آيسلندا*، باراغواي*، البرتغال*، بلجيكا، بلغاريا*، بنما*، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك*، بيرو، تركيا*، الجبل الأسود*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، السنغال، شيلي، صربيا*، غواتيمالا، فرنسا*، الفلبين، فنلندا*، قبرص*، كرواتيا*، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا*، لكسمبرغ*، المغرب*، المكسيك، النرويج، النمسا، نيكاراغوا*، هندوراس*، اليونان*: مشروع قرار

.../٢١

المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى جميع القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، بما فيها القرار ٦٥/٢١٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ يشير أيضاً إلى جميع القرارات السابقة التي اعتمدتها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما فيها القرار ٢٠٠٦/٩ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي رحبت فيه اللجنة الفرعية بمشروع المبادئ التوجيهية ووافقت عليه، وهو المشروع الذي أعدّه فريق الخبراء المخصص، وطلبت إلى مجلس حقوق الإنسان دراسة تلك المبادئ بغية اعتمادها وإحالتها إلى الجمعية العامة،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشير كذلك إلى جميع قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الذي دعا فيه المجلس الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع إلى أن تواصل عملها بشأن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، من أجل تقديم صيغة نهائية للمبادئ التوجيهية المنقحة إلى المجلس في دورته الحادية والعشرين لتمكينه من اتخاذ قرار بشأن سبل المضي قدماً نحو اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع، بحلول عام ٢٠١٢، والقرار ١٣/١٧ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي قرر فيه المجلس أن يمدد ولاية المكلفة بالولاية بوصفها مقررة خاصة،

وإذ يرحب بالآراء والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية، بما في ذلك وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٢ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ والقرار ١٩/١٥، وبعقد جولات من المشاورات بشأن هذه المسألة في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٠٢، وآخرها المشاورة التي نظمتها مفوضّية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمدة يومين في ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يعرب عن تقديره للمقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان على وضع الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية من خلال دمج الآراء والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة،

وإذ يؤكد من جديد الالتزامات المقطوعة في مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها ذات الصلة، بما فيها تلك التي قطعت في مؤتمر قمة الألفية الذي تعهد فيه رؤساء الدول والحكومات بالقضاء على الفقر المدقع وخفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم والذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإذ يرحب باستنتاجات مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ لأن الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي لا يزالان منتشرين في جميع بلدان العالم، بصرف النظر عن حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأن مداهما ومظاهرهما شديدة الحدّة في البلدان النامية،

وإذ يقرّ بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي للقضاء على الفقر المدقع، ولا سيما في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإذ يحيط علماً في هذا الصدد بمساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) ووثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[(١)]،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦.

وإذ يشدد على أن احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، يُعدّ أمراً هاماً بالنسبة إلى جميع السياسات والبرامج التي تعالج على وجه التحديد حالة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع،

١- *يحيط علماً مع التقدير* بتقرير المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان[٢]، ويرحب بعمل المقررة الخاصة؛

٢- *يعتمد* المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، الواردة في تقرير المقررة الخاصة، بوصفها أداة مفيدة تستخدمها الدول، حسب الاقتضاء، في صياغة وتنفيذ سياسات الحد من الفقر والقضاء عليه؛

٣- *يشجع* الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص، على مراعاة هذه المبادئ التوجيهية لدى صياغة وتنفيذ سياساتها وتدابيرها المتعلقة بالأشخاص المتضررين من الفقر المدقع؛

٤- *يطلب* إلى مفوضّية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنشر، حسب الاقتضاء، هذه المبادئ التوجيهية؛

٥- *يقرر* إحالة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

---

(٢) A/HRC/21/39.